ضمانات حقوق الانسان في الفكر الاسلامي

للإسلام دور كبير في حماية حقوق وحريات المسلمين من جميع انواع الانتهاكات عبر تصفح ما ضمه الفكر الاسلامي من اهتمام وضمانات فاقت فاعليتها كل الضمانات الا خرى وذلك لاقترانها باتجاهين ، أولهما دنيوي يتمثل في العقوبات الشرعية للفرد والسلطة عند الخروج عن القانون الاسلامي ، وثانيهما جزاء وعقاب آخروي متمثلا بما توعدت به النصوص القرآن الكريم والسنة النبوية كل من يخرج عن طاعة أحكام القانون الاسلامي، وهذا ما يميز الضمانات الإسلامية عن الضمانات الدستورية والقضائية فهي تقترن بجزاء دنيوي بحق المخالف.

ان الضمانات التي اوجدها الاسلام لصيانة حقوق الافراد وحريتهم كثيرة إلا أننا سوف ننطلق في تحليلنا لتلك الضمانات من ثلاثة محاور وهي :

المحور الأول : أقرار مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع

اهم ما يميز النظام الاسلامي عن غيره من الانظمة الأخرى هو اعترافه واقراره بمبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع الاسلامي وفي ضوء ذلك تمخضت نتائج مهمة منها ان الافراد والسلطة اصبحوا مسؤولين عن تنفيذ القانون الاسلامي على انفسهم وعلى شرائح المجتمع، وعليه فلا يستطيع الفرد ان ينفذ أحكام القانون الاسلامي ويتوقف عند هذا الحد، بل انه مسؤول عن تنفيذ غيره لأحكام هذا القانون ، وحمل لنا القرآن الكريم مجموعة من الآيات المباركة التي صورت مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع ومنها قوله تعالى : "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" سورة التوبة / الآية٧١ .

كما أكدت السنة النبوية الشريفة على هذا المبدأ ومن خلال قول الرسول(صلى الله عليه واله وسلم): " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الأيمان" .

ومما تقدم يمكن القول ان مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع الاسلامي يشكل ضمانة فاعلة وأكيدة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم ، فلا يمكن لأحد سواء كان فرداً او سلطة أن يتنصل عن

واجبة بحجة أنه غير مسؤول عن تنفيذ أحكام القانون الاسلامي ، أضف الى ذلك ان مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع الاسلامي نال اجماع الفقهاء المسلمون وأصبح بمثابة واجب شرعي على الأمة٠

المحور الثاني :الصفة الدينية للقانون الاسلامي

مما لاشك فيه إن الحقوق والحريات العامة في الإسلام تستند بشكل وفيق على العقيدة الاسلامية ، هذا ما جعلها تتصف بمميزات نابعة من طبيعة علاقة الانسان بالكون وخالقه وبالغاية التي لأجلها خلق الإنسان، والتي لن يبلغها إلا من خلال الخضوع الاختياري لرب العالمين ، والتي تتجسد في اتساق سلوك الانسان ونشاطه وتعامله مع الاخرين وفق ما شرعه الله سبحانه من أحكان تتصف بالكمال والشمول وتبتعد عن النقائص التي هي من صفات البشر ٠

وأول صفات الحقوق والحريات هي أنها ليست هبة من ملك أو سلطان أو سلطو محلية أو منظمة دولية ، وإنما هي منح إلهية فرضتها الإرادة الربانية وهي جزء من نعم الله على الخلق٠

وخلاصة القول إن ضمانات حقوق الإنسان في الاسلام ينبع من العقيدة والإيمان فضلاً عن سلطان الدولة والإلزام ، وعليه يدمج القانون الإسلامي بين الاعتبار الديني والاعتبار القضائي كما يجمع بين الجزاء الدنيوي والجزاء الأخروي ، والمسألة اما النفس والضمير في الدنيا وأمام الله في الآخرة ، كما أن حقوق الإنسان تزداد سمواً مع زيادة الورع والتقوى والخشية من الله تعالى والالتزام بمبادئ الاسلام وتنفيذ أحكامه٠

المحورالثالث : بعض الأنظمة الإسلامية مصلحة للفرد والجماعة والسلطات الحاكمة

الى جانب مبدأ ثنائية المسؤولية والصفة الدينية للقانون الاسلامي ، تنهض بعض الأنظمة الإسلامية التي من شأنها إصلاح الفرد والجماعة من خلال الخضوع لمجموعة أنظمة هي:

أ- نظام العقيدة الاسلامية

إن نظام العقيدة الاسلامية الي يقوم عليه نظام المجتمع والدولة في الإسلام يشكل ضماناً ناجحاً لحماية حقوق الأفراد وحمايتهم فهو يعرف الانسان بخالقه عز وجل وصفاته القدسية ، ويحدد للمخلوق وظيفته تجاه الخالق وتجاه الحياة ٠

كما توجب العقيدة الاسلامية التصديق بالنبوات واخرها نبوة محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وأوجب على الخلق كافة طاعته والتصديق بنبوته، وبما أخبر به عن ربه تعالى بما في ذلك التصديق بشريعته كاملة غير منقوصة وبكل ما تضمنت من حلال وحرام والتصديق والوعد والوعيد.

ب-نظام العبادات الإسلامية :-

لا شك إن حياة البشر لا تستقيم ولا تتحقق له السعادة المنشودة ما لم يرتبط البشر بخالقهم ويخضعون له إرادياً ولهذه الغاية بعث الله رسله وأنزل كُتبه ولهذا قال سبحانه في كتابه الكريم ((قَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)) .

فضلاً عن ذلك ، إن نظام العبادات الذي جاء به الاسلام كان نظاماً شاملاً عاماً لكل مفاصل الحياة ، إذ نظم علاقة الأنسان بربه وما فيها من حقوق وعلاقة الأنسان بأخيه الأنسان ، وكل ما يصدر عن الفرد من قول او فعل أو تصرف او نحو ذلك بما يرضي الله سبحانه وتعالى ويتماشى مع حكمته الشرعية والانصياع لأوامره وبذلك يمكن القول إن نظام العبادات الاسلامية ليس له مثيل بين الانظمة القانونية الوضعية وقد تفوق عليها في كل شيء .

جـ - النظام الأخلاقي الإسلامي :-

يهدف هذا النظام الى السمو في الخصال الخلقية الحميدة والنبيلة في ذات النفس البشرية ، والارتقاء بنمط السلوك البشري الذي يتعامل به الفرد والجماعة والدولة بما يسهم في تجذير مبدأ المشروعية وحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم بشكل يتعذر حصوله في حالة غياب هذا النظام .

وفي هذا السياق تبدو غاية النظام الأخلاقي الإسلامي من خلال تنمية الخصال الخلقية النبيلة في النفس البشرية ونبذ الخصال الذميمة والعمل على اجتنابها وفي هذا السياق يأتي قوله تعالى ((والْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ)) .

ومن هنا يتضح تفرد الإسلام وتميزه عن الأنظمة الأخرى في موضوعة حقوق الافراد وحرياتهم من خلال منظومة متكاملة الأبعاد بدءاً من إقرار ثنائية المسؤولية في المجتمع الإسلامي مروراً بالصفة الدينية الملازمة للقانون الإسلامي ، وصولاً الى وجود بعض الأنظمة الطامحة لإصلاح الفرد والجماعة وأشخاص السلطات الحاكمة .